"حقوق الانسان والحق الانساني": لاطلاق جميع المحتجزين

أصدرت "مؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني" البيان الآتي: "ترحب مؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني (لبنان) بقرار الحكومة السورية الافراج عن ١٣٠ محتجزا لبنانيا على اراضيها غير ان مؤسستنا، وهي عضو مراسل في الفيديرالية الدولية لحقوق الانسان، تجد متسعا للتعليق على القرار بما يأتي:

اولا – ما كان الافراج ضروريا لو لم يسبقه احتجاز من سلطة أجنبية للبنانيين على الاراضي اللبنانية ونقلهم الى اماكن توقيف على اراضي السلطة الاجنبية. ان هذا التوقيف يخالف مضامين الشرع العالمية لحقوق الانسان. ثم ان تقصير السلطات اللبنانية في المطالبة بالافراج عنهم او محاكمتهم أمام المحاكم اللبنانية لجرائم اتهموا بالقيام بها على الاراضي اللبنانية، كان محل تنديد من لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة خلال عرضها في ٧ نيسان ١٩٩٧ للحقوق المدنية والسياسية في لبنان تبعا للمادة ٤ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

ثانيا – نطلب ان يشمل الاجراء جميع المحتجزين اللبنانيين وليس الرقم الذي أعلن خاصة ان رئيس الجمهورية اعترف بوجود ٢١٠ محتجزين لبنانيين في سجون سوريا مساء ٢١ من تشرين الثاني ١٩٩٥.

ثالثا – نطلب باصرار اجراء تحقيقات جدّية في سبب الاحتجاز وتفاصيله ومدة كل احتجاز وظروف الحياة طيلة فترة الاحتجاز.

رابعا – تضع المؤسسة جهازها القانوني في خدمة من يود الادعاء على المحتجزين لمساعدتهم على الحصول على تعويضات مناسبة، وخصوصاً ان مدة الاحتجاز في بعض الحالات استمر آجالاً طويلة تعدت في كثير من الاحوال العشر سنوات.

خامسا – تكرر المؤسسة مطالبتها بالحاح اشد من اي يوم مضى السلطات الاسرائيلية باطلاق المحتجزين لديها اوفي سجون تابعة لها في جنوب لبنان. كما تضع المؤسسة إتصالاتها الدولية في تصرّف المحتجزين لتحصيل حقوقهم في تعويضات تتناسب مع عدم شرعية احتجازهم وظروف الاحتجاز".